131553

أبو الوليد بن رشد

كتاب
المقدّمات في الفلسفة
أو
المسائل في المنطق والعلم الطّبيعيّ والطبّ

تحقيق أسعد جمعة

مركز النّشر الجامعي
2001

جميع حقوق الطبع والتأليف محفوظة
© مركز النشر الجامعي، 2001
ص.ب 255 ـ تونس ـ ر.ا.ب. 1080 ـ
الهاتف : 874 000 (216.1) الفاكس : 871 677 (216.1)

المقدّمة

المقدّمة

إنّ هذا الأثر الرّشديّ الذي ننشره هنا للمرّة الثّانية قد سبق أن نشره الأستاذ جمال الدّين العلوي تحت عنوان *مقالات في المنطق والعلم الطّبيعي*، وكان ذلك في سنة 1983. ولئن كانت مساهمة الأستاذ جمال الدّين العلوي في إحياء التّراث الفلسفي الأندلسي[1] بوجه عامّ، والرّشدي على وجه الخصوص[2]، لا يمكن أن ينكرها أحد، فإنّنا وقفنا، في عمله هذا، على جملة من الهنات حدت بنا إلى إعادة نشر هذا الأثر الرّشديّ.

من ذلك مثلا أنّ الأستاذ العلوي قد نشر مخطوطنا هذا تحت عنوان *مقالات في المنطق والعلم الطّبيعي*. وقد يذهب الظّنّ ببعض المهتمّين بالفكر الرّشدي إلى أنّ الأستاذ العلوي قد عثر على مخطوط مفقود فحقّقه تحت هذا العنوان؛ إلاّ أنّ الحقيقة مغايرة لهذا الظّنّ. وذلك أنّ الأستاذ المذكور إنّما حقّق نسخة خطّيّة تمسح الجزء الثّاني من أشهر مخطوطات مكتبة الأسكوريال بإسبانيا، نريد: المخطوط رقم 632. يقول المحقّق في مقدّمة الكتاب: "والجدير بالملاحظة في هذا الصّدد هو أنّ هذا المخطوط يعتبر لدى المهتمّين بآثار ابن رشد من بين المخطوطات المعروفة منذ مدّة طويلة،

---

[1] *مؤلّفات ابن باجة*. دار النّشر المغربيّة–دار الثّقافة. الدّار البيضاء–بيروت. 1983.

– نذكر من بين مساهامات الأستاذ العلوي في إحياء التّراث الفلسفي الأندلسي:

– *رسائل فلسفيّة لابن باجة*. دار النّشر المغربيّة–دار الثّقافة. الدّار البيضاء–بيروت. 1983.

[2] نذكر من جملة المؤلّفات التي أفردها الأستاذ العلوي إحياءا للفكر الرّشديّ:

– *مقالات في المنطق والعلم الطّبيعي لابن رشد*. دار النّشر المغربيّة. الدّار البيضاء. 1983.

– *تلخيص السّماء والعالم* (منشورات كلّيّة الآداب–فاس). مطبعة النّجاح الجديدة. الدّار البيضاء. 1984.

– *المتن الرّشديّ. مدخل لقراءة جديدة*. دار توبقال للنّشر. الدّار البيضاء . 1982.

أعني منذ النّصف الثّاني من القرن الثّامن عشر حين قام الغزيري[1] بفهرست المخطوطات العربيّة الموجودة بالأسكوريال، وتنبّه إلى وجود *مسائل في المنطق* لابن رشد. وكذلك منذ أن قام مولر M. J. Muller بنشر القسم الأوّل منه، وهو القسم الذي يضمّ *فصل المقال والضّميمة ومناهج الأدلّة*[2].

ثمّ عندما نشر ديرنبورغ Derenbourg فهرسته الجديد لمخطوطات الأسكوريال العربيّة[3] فصحّح أخطاء الغزيري Casiri وأشار إلى محتويات المقالات الأربع الأولى[4]. على أنّه بالرّغم من شهرة هذا المخطوط لدى المهتمّين بإحصاء مؤلّفات ابن رشد منذ فترة ليست بالقصيرة، فقد ظلّت معظم مقالاته مجهولة لديهم، كما كان بعضها مجهولا لدى المؤرّخين العرب القدماء ممّن وضع قوائم بمؤلّفات فيلسوفنا"[5].

ولكن برجوعنا إلى الفهارس الرّشديّة التي ذكرها الأستاذ العلوي بداية بفهرسة الغزيري Casiri وانتهاءا بفهرسة ديرنبورغ Derenbourg[6] مرورا بالدّراسات التي إهتمّت بضبط قائمة مؤلّفات ابن رشد ككتاب أرنست رينان *ابن رشد والرّشدية*[7] أو كتاب س. مونك *مزيج من الفلسفة اليهوديّة والعربيّة*[8]، لا نلفى أيّ أثر لكتاب رشديّ يحمل عنوان *مقالات في المنطق والعلم الطّبيعي*، بل أنّ هؤلاء كلّهم تحدّثوا عن

---

[1] أنظر: Casiri. *Bibliotheca Arabico-Hispana Escurielinis* . 2 vol . 1760-1770.

[2] أنظر: *Philosophie und Theologie von Averroès* . Munchen . 1875.

[3] Derenbourg. *Les Manuscrits Arabes de l'Escurial.*

[4] أنظر: الجزء الأوّل من الفهرسة ، ص 184.

[5] المرجع المذكور، ص 8.

[6] يتحدّث كلّ من الغزيري وديرنبورغ في المواضع المذكورة من قبل الأستاذ العلوي عن مؤلّف رشديّ يحمل عنوان *مقدّمات في الفلسفة Prolégomènes à la philosophie*.

[7] أنظر الكتاب المذكور، ص 88. ترجمة عادل زعيتر. طبع دار إحياء الكتب العربيّة. ط1. القاهرة . 1957.

[8] Salomon Munk, *Mélanges de philosophie juive et arabe*. Ed. A. Franck. Paris. 1859.

المخطوط الذي نشره الأستاذ العلوي تحت عنوان *مقدّمات في الفلسفة*. وما يبعث حقّا على الإندهاش هو أنّ الأستاذ المحقّق لم يذكر العنوان المشار إليه إلاّ مرّة واحدة، وكان ذلك في إطار تحامله على فهرسة عبد الرّحمان بدوي للمؤلّفات الرّشديّة. وقد أورد الأستاذ العلوي العنوان المذكور ضمن صيغة تعجّب تنذر بأنّه من وضع الدّكتور بدوي: "وبعد ذكره لهذه المقالات ولغيرها يضع تحت رقم 60 من فهرسته هذا العنوان *مقدّمات في الفلسفة* ويقول إنّها موجودة بالعربيّة في الأسكوريال تحت رقم 629 في فهرسة الغزيري الجزء الأوّل ص 184 ثمّ يعرض ما قاله الغزيري عن هذا المخطوط نقلا عن رينان "[1].

وأمّا ملاحظتنا الثّانية، فهي متّصلة بما قاله المحقّق عن الرّسالة الأخيرة التي تضمّنها المخطوط عدد 632 والتي تغطّي الأوراق 149 ظ إلى 154 و. يقول الأستاذ العلوي: "وقد أثارت هذه المسألة (المقالة) خلافا بين المؤرّخين والمفهرسين المحدثين فنسبها بعضهم إلى ابن رشد وزعم البعض الآخر أنّها سؤال وجّه إلى ابن رشد "[2]. ثمّ ينقل في الهامش مفاد هذا الجدال كما لخّصه الأب موريس بويج[3]:

« La cinquième pièce de même manuscrit n° 632 de l'Escurial intitulée :

مسألة الإمام محمّد بن مليح الرقّاد رحمه اللّه

(Derenbourg, Op.Cit., p.440) est considérée par Derenbourg comme une « question adressée sans doute à Averroès. Mais Sterischreinder, Die. Hebr. Ubers., p.102, qui en a trouvé la traduction hébraïque dans des

---

[1] المرجع المذكور، ص 27.

وتحسن الإشارة هنا إلى أنّ ناسخ النصّ الرّشديّ قد أسند إلى نسختنا الخطّيّة عنوان "المسائل" حيث قال في الورقة 149 و: "كتاب *المسائل* للإمام الأوحد القاضي الفاضل أبي الوليد بن رشد –رضي اللّه عنه–".

[2] المرجع المذكور، ص 12.

[3] أنظر:

Inventaire des textes arabes d'Averroès in *Mélanges de l'Université de Saint-Joseph*. Tome VIII, pp.30-31. Beyrouth. 1922.

recueils de "questions" qui sont pour la plupart d'Averroès, regarde ce dernier comme l'auteur de l'opuscule » .

ثمّ يمرّ الأستاذ العلوي إلى إستعراض شروط حسم هذا الجدال، فيقول: "وأيّا كان الأمر، فإنّ حسم هذه المشكلة يقتضي أوّلا التّعرّف على هذا الذي يحمل إسم أبي مليح الرقّاد، وهو إسم تسكت عنه كتب الرّجال والطّبقات والأنساب التي رجعنا إليها. كما يقتضي ثانيا مقارنة دقيقة بين مضمونها ومضامين المقالات الأخرى (الواردة في القسم الثّاني) التي تتحدّث عن نفس الموضوع، وكذلك المواضيع التي تحدّث فيها ابن رشد عن الموضوع نفسه في *تلخيص كتاب القياس*. وهذا أمر خارج عن إطار هذا التّقديم وقد نرجع إليه في مناسبة أخرى "[1]. ويردف الأستاذ المحقّق في الهامش قائلا: "والغريب أنّ السيّد عبد المجيد الغنّوشي الذي نشر هذه المقالة في مجلّة *Studia Islamica* سنة 1971 لم يعن بهذا المشكل أصلا "[2].

ولإنصاف الرّجل نقول: إنّ الأستاذ الغنّوشي "لم يعن بهذا المشكل أصلا" في المقالة التي نشرها سنة 1971 في مجلّة *Arabica*[3] (وليس في مجلّة*Studia Islamica*كما ذهب إليه الأستاذ العلوي)، لأنّه ليس ثمّة مشكل من الأساس. فبمجرّد تصفّحنا لمضمون هذه الرّسالة، وقفنا على أنّها ليست لأبي الوليد بن رشد ولا هي موجّهة إليه. يقول محمّد بن مليح الرقّاد في الورقة 153 من مخطوطنا: " فقد إنحلّت الشّكوك العويصة التي صعب على القدماء والمحدثين حلّها. وكلّ من رام حلّها تكلّف فيها أمورا لا تليق بمذهب الحكيم، و بخاصّة ابن رشد، فإنّه لم يتصوّر القضيّة المطلقة، ولذلك يجعلها ثلاثة أصناف: أكثريّة وأقلّيّة ومتوسّطة بينهما، كالحال في

[1] نفس المرجع، نفس الصّفحة.

[2] نفس المرجع، نفس الصّفحة، الهامش عدد 20.

[3] أنظر:

Abdel-Mâgîd El-Ghannouchi, « *Des propositions modales* », *épître d'Ibn Malih al-Raqqâd* in *Arabica-Revue d'Etudes Arabes*. Tome XVIII-Fascicule 2. Juin 1971, pp.202 à 210. Ed. E.J. Brill. Leiden. 1971.

الممكنة. وقال في موضع آخر: إنّ المقدّمة الوجوديّة، يعني المطلقة، أنّها التي يلزم المحمول فيها للموضوع دائما في المادّة الممكنة لا في المادّة الضّروريّة. ثمّ قال: وهنا صنف آخر من المقدّمات هو وجوديّ من جهة وضروريّ من جهة، و هو أن يكون الموضوع مركّبا من جوهر وصفات متبدّلة. ويلزم عنها محمول مركّب من موضوع وصفة جوهريّة غريزيّة. فيكون الموضوع فيها واحدا بالعرض والمحمول واحدا بالذّات، مثل قولنا: كلّ ماش حيوان، وهذه هي وجوديّة من قبل صفة الموضوع المتبدّلة، ضروريّة من قبل موضوع الصّفة. فالمشي، إذا وجد، دلّ على الحيوان دلالة غير دائمة بل في الوقت الذي يوجد له المشي. وموضوع المشي يلزمه وجود الحيوان، لأنّ المتّصف بالمشي هو[1] الحامل للحيوان ضرورة. فهذه المقدّمة هي ضروريّة من جهة، وجوديّة من جهة؛ وهي وجوديّة بالذّات، ضروريّة بالعرض، لا تأتلف البتّة لا كبرى ولا صغرى مع مقدّمة ضروريّة. فلم يبق أن تأتلف مع الضّروريّة إلاّ التي هي وجوديّة بالذّات ضروريّة بالعرض، مثل قولنا: كلّ كاتب إنسان، وكلّ إنسان حيوان.

قال: ومهما لم تضف إلى الضّروريّة مثل هذه الوجوديّة لم تنفكّ الشّكوك على أقاويل أرسطو. وهذا كلّه تشويش وتخليط وجهل بحقيقة القضايا الثّلاث، و بخاصّة المطلقة. فلذلك رأينا أن نضرب عن أقاويله هذه جملة.

وأمّا ابن سينا، فقال في كتاب *النّجاة*: إنّ الضّروريّة تقال على ستّة ضروب تشترك كلّيّا في الدّوام...".

إنّ ورود إسم ابن رشد في معرض تحليل آراء الفلاسفة حول مسألة القضيّة المطلقة يقصي نهائيّا إمكانيّة وضع هذه الرّسالة من قبل أبي الوليد. أمّا الإفتراض

[1] في النصّ المحقّق "و" عوضا عن "هو" كما في النّسخة الخطّية.